Cybrarians Journal
ISSN 1687-2215
دورية إلكترونية فصلية محكمة بتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات

العدد 7، **ديسمبر** 2005

قمة تونس العالمية لمجتمع المعلومات : ماذا بعد ؟

بقلم

د. مصطفى حسام الدين

أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد – جامعة القاهرة

اجتمع ممثلو شعوب العالم (19401 مشارك يمثلون 174 دولة، و 92 منظمة دولية، و606 منظمة من منظمات المجتمع المدني، و226 شركة أو هيئة تنتمي للقطاع الخاص، 642 هيئة تنتمي إلى وسائل الإعلام المختلفة) في تونس في الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر 2005، في المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات ليؤكدوا رغبتهم المشتركة والتزامهم ببناء "مجتمع معلومات عالمي جامع ذي توجه تنموي يضع البشر في صميم اهتمامه" (التزامات تونس : WSIS-05/ TUNIS/DOC/007-A) هذا المجتمع يتميز بسمات عديدة، لعل أبرزها، وفقاً للوثيقة المشار إليها، أنه :-

· يُمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب في كل مكان في العالم من إنشاء المعلومات والمعارف والنفاذ إليها والإفادة منها وتبادلها وتقاسمها والمشاركة فيها حتى يتسنى لهم تحقيق كامل إمكاناتهم في النهوض وتحسين نوعية الحياة وبلوغ أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأن يتمتع الأفراد في هذا الإطار بكافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والترابط بينها وعدم قابليتها للتجزئة وفى مقدمتها حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات.

· يُسخّر إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة أهداف التنمية، لما لها من تأثير هائل على جميع مظاهر الحياة، وبما تحدثه من تحول في الأنشطة البشرية والتفاعل بين البشر، وذلك في إطار من الوعي بأنها أداة أو وسيلة جبارة تزيد الإنتاجية وتولد النمو الاقتصادي وتدعم خلق فرص العمل، فضلاً عن قدرتها على تذليل العقبات التقليدية وخصوصا ما يتعلق باختصار الزمن والمسافة والحيز.

· يستند إلى دور مركزي للعلوم والتقانة وما تثمره بحوثها من نتائج في بناء هذا المجتمع وتطوير مقوماته، فضلاً عما يحدثه تبادل هذه النتائج وإشاعة الإفادة منها من تقدم وتطوير لصالح الملايين من الناس في جميع أرجاء المعمورة.

· يحقق التضامن والمشاركة والتعاون بين الحكومات وبعضها، أي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبينها وبين أصحاب المصلحة الآخرين : القطاع الخاص والمجتمع المدني ، أي داخل مجتمعات هذه البلدان، من أجل سد الفجوة الرقمية وتحقيق تنمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع. وكل ذلك في إطار من احترام لمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، واحترام التعدد الثقافي واللغوي، والحفاظ على التراث والإرث الثقافي للشعوب، فضلاً عن إتاحة فرص أفضل للنفاذ للمعلومات والإفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل هذه المجتمعات بصفة خاصة : للشباب، باعتبارهم في طليعة مبتكريها وأوائل الساعين لتطبيقها وهم القوى العاملة في المستقبل، وكذلك للمرأة والطفل وذوى الاحتياجات الخاصة والفئات لمهمشة والضعيفة والفقراء، لما يمكن أن يحققه ذلك من تهيئة بيئة تمكينية تتيح المساواة والعدل وتحقق مستويات أرفع من التنمية.

وقد تمكن المؤتمر في النهاية من التوصل إلى "برنامج عمل تونس" بشأن مجتمع المعلومات، متضمناً تحديد وتفعيل الآليات المالية اللازمة لسد الفجوة الرقمية وفى مقدمتها "صندوق التضامن الرقمي"، وإنشاء "منتدى إدارة الإنترنت"ليناقش قضايا السياسة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الانترنت لتقرير استدامتها ومتانة بنيتها وأمنها واستقرارها وتطويرها؛ فضلا عن تحديد آليات التنفيذ والمتابعة للجهود والنتائج والتعهدات التى تم التوصل إليها في القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها. (برنامج عمل تونس بشان مجتمع المعلومات -WSIS) .II/TUNIS/DOC/6 (Rev.1)-A

والآن ماذا بعد ؟

سوف أحاول في هذه الافتتاحية – التى دعاني إلى كتابتها مشكورا الصديق العزيز الأستاذ محمود عبد الستار – رئيس تحرير هذه الدورية الإلكترونية – أن أقدم تصوراً متواضعاً للإجابة عنه. لكنني ابتداء أجد لزاما علىّ أن أضع حدوداً لهذه الإجابة.

الحد الأول

هو أنني أنتمي بحكم تخصصي إلى علم المكتبات والمعلومات الذي يعنى بدراسة تداول المعلومات في المجتمع إنتاجاً وتوزيعاً، اختزاناً وتحليلاً، استرجاعاً وبثا وإفادة، فضلا عما يرتبط

بذلك من سياسات وتنظيمات وخدمات وسياقات واقتصاديات. وبعبارة أخرى فإنني انتمى إلى واحد من المجتمعات أصحاب المصلحة في بناء مجتمع المعلومات، باعتباره يعنى تداول المعلومات في المجتمع دراسة وبحثاً تنظيماً وخدمة وتيسراً لسبل الوصول أو النفاذ إليها والإفادة منها.

الحد الثاني

هو أنني أنتمي بحكم موطني إلى أحد البلدان النامية التى تعانى من آثار الفجوة الرقمية بأبعادها المختلفة، والتي يدل تطبيقمؤشرات قياس الفجوة الرقمية عليها، هو أنها تقع في مرتبة متدنية بالنسبة للمستوى العالمي، ومرتبة متوسطة بالنسبة لمنطقة غربي آسيا (الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا : (E/ESCWA/ICID/2003/11)

الحد الثالث

هو أنني اقتصر في هذه المحاولة على بيان التحديات التى يواجها مجتمع المكتبات والمعلومات حتى يستطيع الإسهام بفعالية في بناء مجتمع المعلومات في مصر.

دور خدمات المكتبات والمعلومات في بناء مجتمع المعلومات

من الطبيعي قبل عرض هذه التحديات أن أقدم تصوراً للدور الذي تسهم به "خدمات المكتبات والمعلومات"(*) في بناءمجتمع المعلومات بصفة عامة وفى أي وطن، وذلك في إطار الأسس أو المبادئ الرئيسية التى وضعتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات (إعلان المبادئ: WSIS-03/Geneva/Doc/4-A) لبناء مجتمع المعلومات، باعتبار أن ذلك يمثل الإطار المرجعي الذي يحكم الرؤية المشتركة لمجتمع المعلومات، وتتحدد على أساسها دور خدمات المكتبات والمعلومات في بنائه، ومن ثم التحديات التى تواجه خدمات المكتبات والمعلومات بمصر في هذا الإطار.

تنطوي المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع المعلومات جامع على أنه ينبغي أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً "لتحسين سبل النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإلى المعلومات والمعارف؛ ولبناء القدرات؛ ولزيادة الثقة والأمن وفى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولإنشاء بيئة تمكينية على جميع المستويات؛ ولتطوير وتوسيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولتعزيز التنوع الثقافي واحترامه؛ وللاعتراف بدور وسائط الإعلام؛ وللتصدي للأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات ولتشجيع التعاون الدولي والإقليمي".

وفى ضوء هذه المبادئ ما هو الدور التى يمكن أن تسهم به خدمات المكتبات والمعلومات في بناء مجتمع المعلومات ؟

وللإجابة عن هذا السؤال أقول أن لخدمات المكتبات والمعلومات دوراً ذي ستة أبعاد على الأقل في بناء مجتمع المعلومات، أوجزها فيما يلي:

البعد الأول : قنوات أساسية للإفادة من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها.

تعمل خدمات المكتبات والمعلومات المنتشرة والمتاحة للمستفيدين في المدارس والأحياء والجامعات ومراكز البحث والإبداع وغيرها، كقنوات نفاذ أو وسائل فعالة لضمان الوصول في كل مكان وعلى أساس منصف وبتكلفة معقولة للإفادة من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إذ يتاح من خلال هذه الخدمات الفرصة لفئات واسعة ومتعددة من المستفيدين استخدام شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتهما بحرية وكثافة، الأمر الذي يؤدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة من أجل تنمية هذه البنية التحتية من جهة، ويزيد من سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي من جهة ثانية.

البعد الثاني: أدوات رئيسية للنفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعارف

تضطلع خدمات المكتبات والمعلومات بالعديد من الأنشطة للتعريف بمصادر المعلومات التقليدية والإليكترونية بمختلفأشكالها وأنواعها وموضوعاتها.. الخ وتيسير الوصول إليها وإلى محتوياتها من الأفكار والمعارف. وتتمثل ثمرات هذه الأنشطة في نظم وخدمات بنيت انطلاقا من الوعي الدقيق باحتياجات الأفراد والمجموعات من المعلومات، بحيث تتيح لكل منتج للمعلومات أو مستهلك لها الإفادة من جهود السابقين، ومتابعة أنشطة اللاحقين، فضلاً عن تناول المعلومات والمشاركة في استثمارها على أساس من نفاذ حر ومنصف إليها، وتكافؤ للفرص في التعامل معها وإزالة للحواجز الجغرافية واللغوية، دعماً لأغراض التنمية المستدامة، وتحقيقا لمنافع متعددة منها تثقيف الجماهير ورفع مستوى وعيها، وتوفير لفرص العمل ، والابتكار، وتقدم العلوم.

البعد الثالث : مراكز لبناء القدرات

تؤدى خدمات المكتبات والمعلومات المتاحة لكل فرد في المجتمع مهما كان سنه أو مستوى تعليمه أو عمله، أو لونه، أوجنسه، أو مستواه الاقتصادي والاجتماعي، دوراً جوهرياً في بناء المعارف والمهارات والقدرات اللازمة له ليتمكن من فهم مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم

على المعرفة، والمشاركة فيهما بنشاط وإفادة كاملة منهما. فمن خلال برامج إكساب المستفيدين، في المدرسة والحي والجامعة وغيرها، مهارات وقدرات البحث عن المعلومات وحل المشكلات واستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن برامج محو الأمية المعلوماتية، وتعليم البالغين، وإعادة التدريب، والتعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، يتمكن هؤلاء المستفيدين، خصوصاً من الشباب والمرأة والمهمشين وذي الاحتياجات الخاصة، من زيادة تأهيلهم وإتاحة الفرص الجديدة أمامهم للتمتع بالمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات والاندماج الإيجابي في اقتصاد المعرفة.

البعد الرابع: نوافذ لإتاحة المحتوى

يتوافر لخدمات المكتبات والمعلومات الرصيد الأوفى من التراث الفكري للبشر أو الذاكرة الخارجية للإنسانية. تتمثل هذهالذاكرة في أوعية المعلومات بأشكالها وأنواعها وموضوعاتها ولغاتها المختلفة التى تسجل خبرات البشر وتجاربهم وإبداعاتهم، والتي تعمل خدمات المكتبات والمعلومات على الحفاظ عليها وصيانتها وعلى إتاحتها للمستفيدين بكافة السبل وفى مقدمتها الرقمنة.

وذلك انطلاقا من أن الحفاظ على هذا التراث وإتاحته يسهم في تكوين الهوية وفهم الأفراد والشعوب لذاتهم وبربطهمبماضيهم من جهة، ويشجعهم على التنمية ويحفزهم على المشاركة في بناء مجتمع معلومات يقوم على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان ويعزز احترام هذه المفاهيم ويدعو للحوار بين الثقافات والحضارات من جهة ثانية.

البعد الخامس : مدارس لإشاعة قيم مجتمع المعلومات وأخلاقياته

تتمثل في خدمات المكتبات والمعلومات قيم مجتمع المعلومات وأخلاقياته وفى مقدمتها حقوق الإنسان وحرياته الأساسية مثل الخصوصية الشخصية، والحق في حرية الفكر والضمير والاعتقاد، والملكية الفكرية، والتسامح والمساواة والعدل سواء في إنشاء المعلومات والمعارف من جهة، أو في النفاذ إليها والإفادة منها وتبادلها وتقاسمها والمشاركة فيها من جهة ثانية. فضلاً عما يتحقق في خدمات المكتبات والمعلومات من إشاعة لقيم الديموقراطية والمسؤولية المشتركة والتضامن سواء في الحصول على المقتنيات والتجهيزات أو في الحفاظ عليها، أو في الإفادة منها على أساس من تكافؤ للفرص ومراعاة لكرامة الإنسان وقيمته. هذا إلى جانب ما تقوم به هذه الخدمات من مناهضة لكافة أشكال التعصب والتمييز العنصري واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أغراض غير مشروعة.

البعد السادس: جسور للتعاون الدولي والإقليمي من أجل تقاسم المعرفة

يقتضى تقديم خدمات المكتبات والمعلومات إقامة علاقات التعاون والمشاركة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي، خفضا للتكاليف من جهة وتحقيقاً لتكامل هذه الخدمات وفعاليتها من جهة ثانية. فالمشروعات المختلفة التى أنشئ بمقتضاها فهارس موحدة وشبكات وتكتلات وتجمعات وطنية وإقليمية وقارية ودولية وما تقدمه من خدمات الإعارة المتبادلة وتوصيل الوثائق والاقتناء التعاوني والبحث في مراصد البيانات... الخ مجرد نماذج على هذا التعاون والمشاركة من أجل النفاذ إلى المعلومات وتقاسم المعرفة. وبالتالي فهي جسور تسهم في تنمية مجتمع معلومات عالمي يعنى ببناء القدرات الوطنية ويحقق التكامل الإقليمي ويفيد من الآليات الدولية لعبور الفجوة الرقمية وتعزيز النفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها من أجل التنمية.

التحديات التى تواجه مجتمع المكتبات والمعلومات في مصر

والآن ماهى التحديات التى تواجه مجتمع المكتبات والمعلومات بمصر(*) حتى يتمكن من الإسهام بفعالية، باعتباره من أصحاب المصلحة في بناء مجتمع معلومات واقتصاد معرفي في مصر.

تتمثل هذه التحديات، في تقديري، في عشرة تحديات على الأقل تمثل الخطوط العريضة لما يواجه مجتمع المكتباتوالمعلومات حتى مصر حتى يسهم في بناء مجتمع المعلومات، أعرضها كما يلي:

التحدي الأول: المشاركة في وضع السياسة الوطنية للمعلومات

إن غياب أي ذكر لدور خدمات المكتبات والمعلومات فيما نشر من وثائق حول السياسة الوطنية للمعلومات في مصر، لاينبغي أن يثنى مجتمع المكتبات والمعلومات عن إعداد السياسة التى تحدد الاتجاه العام الذي ينبغي أن يوجه خدمات المكتبات والمعلومات بما في ذلك الأرشيف الجاري والتاريخي، والمتاحف أيضا، ويحدد الاستراتيجيات والأهداف والمراحل التى تحقق هذا الاتجاه العام. إن الوصول بخدمات المكتبات والمعلومات إلى كل مواطن مصري أيا كان عمره، أو عمله، أو جنسه، أو مؤهله، أو تخصصه، أو مستواه الاقتصادي والاجتماعي، أو قدراته، أو مكان إقامته، هو ما ينبغي أن يكون عليه هذا الاتجاه العام في إطار الوعي الدقيق بالاحتياجات المعلوماتية المتغيرة للأفراد والمجموعات لسكان مصر.

إن وضع هذه السياسة مسؤولية مشتركة لكل الأطراف التى تنتمي لمجتمع المكتبات والمعلومات بمصر، وينبغي وضعهاوتقديمها إلى الجهات المعنية في الحكومة حتى يمكن تضمينها في السياسة العامة للمعلومات في مصر.

التحدي الثاني: السيطرة الببليوجرافية الكاملة أو شبه الكاملة على أوعية الإنتاج الفكري المصري

أيا كان الوسيط المادي الذي يحمله، وآيا كانت الموضوعات أو القضايا والأفكار التى يتناولها، وأيا كانت الأساليب والأشكال التى يتم من خلالها التعبير عنه، وآيا كانت اللغات التى يكتب بها، وأيا كانت الأماكن التى ينشر فيها، تقتضى هذه السيطرة الببليوجرافية توافر بيانات كاملة ودقيقة ومعيارية تعرف بكل مفردة من الإبداعات وثمرات الإنتاج الفكري المصري التي تتجسد في الكتب والنشرات والمواد الخرائطية، والمخطوطات، والنوت الموسيقية، والتسجيلات الصوتية، والصور المتحركة والتسجيلات المرئية، والمواد المرسومة، والمصادر الإليكترونية والمجسمات الاصطناعية ثلاثية الأبعاد والحقيقيات، والمصغرات والمصادر المتتابعة (الجرائد والمجلات والدوريات)، والتحليليات (المقالات، وغيرها من الأعمال غير المستقلة في نشرها)، والأخبار، الأرشيف الجاري، و الأرشيف التاريخي.

إن غياب السيطرة الببليوجرافية الكاملة أو شبه الكاملة على هذه الأوعية يمثل عائقا حقيقيا أمام أي مشروعات بحثية تستهدف تنمية المجتمع وتقدمه على مختلف المستويات وفى مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعيةوالثقافية.. الخ ومن الطبيعي أن يكون لإحداث هذه السيطرة الببليوجرافية متطلبات تشريعية ومؤسسية، بعضها موجود لكنه غير فعال والآخر غير موجود ينبغي استحداثه.

التحدي الثالث: الإفادة من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتهما خصوصا وشبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتهما في تطوير خدمات المكتبات والمعلومات.

يتمثل هذا التحدي في جانبين رئيسيين: الأول: إتاحة أدوات وقنوات السيطرة الببليوجرافية: الفهارس والكشافات والمستخلصات والببليوجرافيات وقواعد البيانات وغيرها في شكل إليكتروني سواء من خلال مواقع وبوابات هذه الخدمات أو من خلال أقراص مليزرة يستطيع الباحث والقارئ البحث فيها عن أوعية الإنتاج الفكري المصري وأن بتابعها ويصل إليها بسهولة ويسر ليتمكن من الإفادة منها حينما يريد وأينما يريد.

الثاني: تحويل إدارة خدمات المكتبات والمعلومات في مصر من الأسلوب اليدوي التقليدي إلى الأسلوب الآلي من خلال نظم آلية متكاملة لإدارة المكتبات والأرشيفات والمتاحف.

إن مواجهة هذا التحدي يحقق لخدمات المكتبات والمعلومات في وطننا تقليل الفاقد في الجهد والتكلفة من جهة ويرفع من مستوى أدائها في إطار من التكامل والمعيارية ومقتضيات الاستثمار الأمثل للموارد من جهة ثانية، فضلاً عما تحققه للمستفيدين من إمكانات هائلة في النفاذ إلى المعلومات والمعارف وفق احتياجاتهم ومتطلبات جهودهم لتنمية أنفسهم وتنمية مجتمعهم.

التحدي الرابع: إتاحة المحتوى العربي من مقتنيات خدمات المكتبات والمعلومات في مصر على الإنترنت

تمتلك خدمات المكتبات والمعلومات في مصر رصيداً ضخماً ومتفرداً من التراث الفكري العربي والإسلامي، الذي تكونعبر مئات السنوات، ويتخذ أشكالاً مختلفة: الكتب والدوريات (الصحف والمجلات) والوثائق والأرشيف الجاريوالتاريخي، والمخطوطات، والمواد الخرائطية، والنوت الموسيقية، والتسجيلات الصوتية والمرئية، والمواد المرسومة، والمجسمات... الخ، ومن الطبيعي أن تبذل جهوداً لتحديد أولويات رقمنة هذا التراث حفاظا عليه من جهة وإتاحة له من جهة ثانية ليتمكن الباحث والقارئ العربي من النفاذ إلى تراثه ويفيد منه بسهولة ويسر.

ويشتمل هذا التحدي على وضع الخطط التنفيذية لما يطلق عليه "منظومة للمكتبات الرقمية في مصر" التي تحدد الرؤية التى تحكم هذه المنظومة، وأهدافها ومهامها، ومن يتولى القيام بها، وتمويلها وأولويات التنفيذ (عماد عيسى مشروعات المكتبة الرقمية في مصر، 2004).

التحدي الخامس: توفير تقنينات العمل وقواعده ونظمه المعيارية وركائزه الفنية وإتاحتها في شكل إلكتروني

يحكم أداء العمل الفني في خدمات المكتبات والمعلومات تقنينات وقواعد ونظم معيارية وركائز فنية مقبولة ومتفق عليها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ويتمثل التحدي هنا في عدة أوجه. الأول ضرورة مراجعة المتوافر من هذه التقنينات والقواعد والنظم المتفق عليها وطنياوإقليميا وموافقتها مع مثيلتها من التقنينات والقواعد والنظم المطبقة دوليا، على أن يراعى في ذلك خصوصية وطبيعة احتياجات المستفيدين في بلادنا والممارسات التى تمت عبر السنين، فضلاً عن الحفاظ على هويتنا الذاتية وإعلاء لغتنا القومية على ما عداها

كأساس للوصف والبحث والاسترجاع والثاني ضرورة تعريب المواصفات والبروتوكولات الدولية التى تحكم التطبيقات الإليكترونية في مجال خدمات المكتبات والمعلومات حتى يتسنى الإفادة منها على نطاق واسع. والثالث ضرورة إتاحة هذه التقنينات والقواعد والنظم والركائز الفنية في شكل إليكتروني يناسب عمليات التحول في أسلوب العمل وفى خدمات المكتبات والمعلومات من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الآلي.

التحدي السادس تطبيق معايير مؤشرات الجودة على أداء خدمات المكتبات والمعلومات في مصر

ينطوي هذا التحدي على وضع مؤشرات لقياس أداء الأنماط المختلفة من خدمات المكتبات والمعلومات في مصر. تقيس هذه المؤشرات مستوى أداء هذه الخدمات مقارنة بمدى ملاءمتها لاحتياجات المستفيدين منها من جهة، وتحديد مستواهابالمقارنة مع غيرها على المستويين المحلى والإقليمي والدولي من جهة ثانية.

تتضمن هذه المؤشرات قياساً لكافة مقومات خدمات المكتبات والمعلومات وإمكاناتها، ومختلف أنشطتها ووظائفها. والقضية أنه رغم وجود مؤشرات قياس الأداء الوطنية والأجنبية والإقليمية والدولية، وبعض المحاولات المصرية والعربية، إلا أنه لا يجرى تطبيق أو الالتزام بأي منها في الأغلب الأعم، فضلا عن أنه لا توجد حتى الآن مؤشرات لقياس أداء خدمات المكتبات والمعلومات المصرية تراعى خصوصية أوضاعنا وإمكاناتنا.

التحدي السابع: غياب البيانات الإحصائية الكاملة والدقيقة عن خدمات المكتبات والمعلومات في مصر وعن أنشطتها

يتمثل التحدي هنا في أنه لا توجد هيئة أو كيان يعتني خصيصاً بتقديم بيانات إحصائية على فترات متتابعة وبانتظام عنخدمات المكتبات والمعلومات في مصر. ينبغي أن تتناول هذه البيانات الإحصائية سواء الوصفية أو التحليلية الوضع العاملخدمات المكتبات والمعلومات في مصر سواء من حيث أعدادها، ومقتنياتها، وتوزيعاتها، وما يتوافر فيها من أنشطة، والعاملين فيها والمستفيدين منها... الخ وذلك بالنسبة لكافة أنماط هذه الخدمات فضلاً عن ملء الفجوات في هذه البيانات بالتقديرات الإحصائية المبنية على أساس علمي. إن توافر هذه البيانات لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لأي جهود تبذل في البحث والتطوير بشأن هذه الخدمات.

التحدي الثامن: التدريب والتعليم المستمر للعاملين في خدمات المكتبات والمعلومات

على الرغم من اتساع قاعدة العاملين في مجال خدمات المكتبات والمعلومات سواء من خلال خريجين ينتمون إلى أقسامالمكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية، أو من خلال خريجين آخرين ينتمون إلى تخصصات أخرى، إلا أنه لا تتوافر حتى الآن خطة وطنية للتدريب والتعليم المستمر لهؤلاء العاملين.

يتمثل التحدي هنا في جانبين: الأول في إعداد برامج متطورة وفى شكل إليكتروني للتطبيقات والتقنيات الحديثة فيالمجال. والثاني: إيجاد القناة أو الأداة التي تستطيع وضع خطة وطنية تنسق بين الجهود المتفرقة المتاحة حاليا، بل وتستبق ذلك إلى وضع برامج تنفيذية مستقبلية لإدارة عملية التدريب والتعليم المستمر والتعليم عن بعد للعاملين في المجال.

التحدي التاسع: عدم توافر خطة وطنية للبحوث والتطوير في مجال خدمات المكتبات والمعلومات

رغم وجود أكثر من خمسة عشر قسماً أكاديمياً يعنى بتخصص المكتبات والوثائق والمعلومات في مصر، ورغم عدد الأطروحات الجامعية التى تقدم إلى هذه الأقسام للحصول على درجات الماجستير والد كتوراة وكذلك البحوث التى تعدلترقيات أعضاء هيئات التدريس بها، إلا أنه يلاحظ بصفة عامة غياب خطوط عريضة متفق عليها تحكم اتجاهات هذه البحوث بما يخدم الاحتياجات الحالية والمستقبلية لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات في مصر وبما يناسب طبيعة مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة (توصيات المؤتمر العلمي السابع "قضايا البحث العلمي في المكتبات والوثائق المعلومات" 2004)

التحدي العاشر: الإفادة من برامج الإقليمية والدولية لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات

أولها:ذا التحدي في ثلاثة جوانب. أولها : الإفادة من البرامج والبرمجيات مفتوحة المصدر والمجانية، وكذلك من المصادر ذات النفاذ الحر، وذلك لدعم خدمات المكتبات والمعلومات في مصر سواء في مقتنياتها أو في أدائهاالأنشطتها.وثانيها: الإفادة من البرامج التى وضعت على المستوى الإقليمي لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية. وثالثها: الإفادة من البرامج التى وضعت على المستوى الدولي لمساعدة الدول النامية على التصدي للفجوة الرقمية.

تلك، كانت من وجهة نظري ،الخطوط العريضة للتحديات التى تواجه مجتمع المكتبات والمعلومات بمصر حتى يسهم في بناء مجتمع معلومات واقتصاد معرفي في مصر والسؤال الآن كيف يواجه مجتمع المكتبات والمعلومات بمصر هذه التحديات؟

أعتقد أن كيفية الاستجابة لهذه التحديات يرتبط بمدى الوعي بمفهوم الفجوة الرقمية، ومؤشرات قياسها، وأسبابها في مصر من جهة، وكذلك الوعي بالدور الذي يمكن أن تحققه خدمات المكتبات والمعلومات في التصدي لها والفرص المتاحة لذلك الآن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من جهة ثانية، والإفادة من الدروس والتجارب السابقة للدول الأخرى في هذا الصدد من جهة ثالثة.

ولعل ما يمكن اقتراحه في هذا الصدد هو أن هناك حاجة ماسة إلى مؤتمر وطني يضم ممثلين لكل الأطراف المكونةلمجتمع المكتبات والمعلومات في مصر ليؤكدوا رغبتهم والتزامهم للإسهام في بناء مجتمع واقتصاد معرفي في مصر، ويعبروا عن إرادة واعية ورؤية واضحة وأهداف محددة وخطة عمل تفصيلية لتحقيق هذا الإسهام من خلال مشروعات محددة يتم البحث عن تمويل لها وعن فرق عمل جادة ملتزمة لتنفيذها وفقاً لأولويات أقرها الجميع.

عزيزي القارئ

نريده مؤتمراً يضع "أجندة" أو "جدول أعمال" مجتمع المكتبات والمعلومات في مصر في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد. مؤتمر لا يقدم فيه سوى مشروع مقترح لخطة عمل وطنية يناقشها الجميع ويتفقون على تفاصيلها. مؤتمر تشكل نتائجه مستقبل خدمات المكتبات والمعلومات في مصر وحجم إسهامها في تطوير مجتمع معلومات واقتصاد معرفي في مصر.

عزيزي القارئ

إن كنت تؤمن بذلك فابعث بتعليقك أو تعقيبك أو اقتراحاتك لرئيس التحرير، أو أخبر زميلاً لك بذلك وهو أضعف الإيمان..

تحياتي وتمنياتي للجميع

د. مصطفى حسام الدين

(*) يستخدم هذا المصطلح في هذا لسياق للدلالة على المؤسسات أو الأجهزة التى تتولى تقديم خدمات المكتبات والمعلومات، سواء كانت مكتبات بأنماطها المختلفة أو مراكز المعلومات بمستوياتها المختلفة.

(*) يقصد بمجتمع المكتبات والمعلومات: "القائمون على خدمات المكتبات والمعلومات فكراً وتنظيراً، بحثا ودراسة، إدارة وتنفيذاً وممارسة، وسواء كانوا ينتمون إلى القطاع الحكومي أو القطاع العام، أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، أو الجامعات ومراكز البحث وغيرها".